أشرف بدر*

تمكين اليمين (الديني) - قراءة في حكومة نتنياهو السادسة

تهدف هذه المقالة إلى إجراء قراءة نقدية للخطوط العامة للحكومة الإسرائيلية ألـ ٣٧، والسادسة التي يترأسها بنيامين نتنياهو، والإجابة على سؤال رئيس يتعلق بماهية ودلالات السياسات والقوانين والخطط التي تنوي هذه الحكومة الإسرائيلية تنفيذها، وذلك من خلال إجراء مسح لخطوطها العامة، وكذلك الاتفاقيات الموقعة بين أطراف الائتلاف الحكومي. تجادل المقالة بأنّ الحكومة الحالية تهدف إلى تعزيز هيمنة اليمين الديني على الحياة العامة ومفاصل الحكم في إسرائيل، بالإضافة إلى ترسيخ السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وزيادة قمع الفلسطينيين، مما ينبئ بتأزم الوضع الأمني وازدياد احتمالية المواجهة.

تتكون الاتفاقيات الائتلافية للحكومة من اتفاق بين الليكود والأحزاب المشاركة في الحكومة كل على حدة، ويتضمن كل اتفاق ثلاثة ملاحق، أولها الخطوط العريضة لسياسات الحكومة، وثانيها طرق عمل الائتلاف في الكنيست، وثالثها ملحق توزيع المناصب (الوظائف) في الحكومة ولجان الكنيست. تتكون الاتفاقية الائتلافية من بنود عديدة تتكرر لدى بقية أحزاب الائتلاف، فعلى سبيل المثال يبلغ عدد صفحات الاتفاق بين الليكود والصهيونية الدينية ٢٩ صفحة، ويتضمن الاتفاق ١٨٣ بنداً، يتكرر معظمها (حرفياً) في اتفاقيات باقي الأحزاب، مع وجود بنود إضافية لهذه الأحزاب تتعلق ببعض مكتسباتها. وفي ما يأتي استعراض للخطوط العريضة للحكومة وأهم البنود في الاتفاقيات الائتلافية.

الخطوط العامة للحكومة[1]

تبدأ اتفاقية الخطوط العامة ببند يوضح الرؤية السياسية والأيديولوجية للحكومة، فقد نصت على أنّ "للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه في جميع

* باحث وأكاديمي حاصل على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية وماجستير في الدراسات الإسرائيلية.

الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٧: خطوط عامة تنذر بتأزيم واسع النطاق. (أ.ف.ب)

أنحاء أرض إسرائيل. سوف تقوم الحكومة بتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)". مما يعني أن هذه الحكومة تؤمن بفكرة أرض إسرائيل الكاملة، ولا تلقي بالاً للقانون الدولي أو نموذج حل الدولتين، فمرجعيتها هي التوراة والاستناد على مقولتي "أرض الميعاد" و"شعب الله المختار"، التي تعطي "الحق الحصري" لليهود للاستيطان في الأرض الفلسطينية، سواء في المناطق المستعمرة سنة ١٩٤٨ أو ١٩٦٧، فهما سواء في عرف هذه الحكومة.

يتكامل بند "الحق الحصري" مع بند يشير إلى أهمية تعزيز التواجد اليهودي في القدس، وتصب في الاتجاه نفسه عدة بنود تتعلق بالعمل على تعزيز الموجات الاستيطانية "الهجرة" واستيعاب مستوطنين جدد. مع التأكيد على ضرورة "المحافظة على القيم والتراث اليهودي"، كناية عن تعزيز تعزيز السيطرة في مناطق ١٩٦٧ التي تتواجد فيها مواقع "التراث" اليهودي، دون أن يكون ذلك على حساب تعزيز الاستيطان في منطقة الجولان، من خلال الإشارة إلى ضرورة اتخاذ "قرار حكومي يعترف بالجولان كمنطقة إستراتيجية، من أجل "تطويرها"".

تهمل الخطوط العريضة الجانب السياسي وتعطي أولوية للمقاربة الأمنية في تعاملها مع الفلسطينيين، بالإشارة في أحد البنود إلى السعي لـ "مكافحة الجريمة في المجتمع العربي" في مناطق ٤٨، وتجاهل الإشارة للأسباب السياسية للجريمة المنظمة، والمتمثلة بالإهمال وعدم المساواة والتمييز العنصري. يصب في اتجاه "المقاربة الأمنية" نفسه بند آخر يشير إلى "تعزيز قوات الأمن لمكافحة "الإرهاب""، وكأن المشكلة مع الفلسطينيين أمنية وليست مشكلة سياسية لها تبعات أمنية.

لا تقتصر العقلية الأمنية الإسرائيلية على التعامل مع الفلسطينيين بل تتعداه للتعامل مع الآخر والمحيط، من خلال الإشارة في الخطوط العامة إلى ضرورة "تعزيز الأمن القومي"، والتشديد على "مواصلة الحرب ضد البرنامج النووي الإيراني". وحتى في ما يتعلق بالدول العربية الموقعة على اتفاقيات التطبيع نجد المنطق الأمني نفسه، من خلال التأكيد على "تعزيز السلام مع جيراننا، مع الحفاظ على المصالح الأمنية".

ينطلق الائتلاف الحكومي من مقاربة أمنية في تعامله مع الفلسطينيين في مناطق ٤٨، إذ نص الاتفاق على إطلاق يد جهاز "الشاباك" في المتابعة والتحري للتعامل مع "الجرائم القومية" لـ"عرب إسرائيل"، وتهيئة الأرضية القانونية لذلك.

الاتفاقيات الائتلافية

تتكون الحكومة من ائتلاف يضم أربع قوائم انتخابية (الليكود برئاسة نتنياهو، شاس برئاسة آرييه درعي، الصهيونية الدينية برئاسة بتسلئيل سموتريتش، يهودات هتوراة برئاسة موشيه غفني). تضم قائمة الصهيونية الدينية ثلاثة أحزاب، هي: الصهيونية الدينية بقيادة سموتريتش، و"العظمة اليهودية" برئاسة إيتمار بن غفير، و"نوعم" برئاسة آفي معوز. بينما يمثل "شاس" اليهود المتدينين "الحريديم" من أصول شرقية، فيما تمثل قائمة "يهودات هتوراة" الحريديم من أصول غربية وتضم حزبي "ديغل هتوراة" برئاسة موشيه غفني، و"أغودات إسرائيل" برئاسة إسحق جولدكنوف. وقد جرت العادة أن يتم تكليف الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد بتشكيل الحكومة، وبالتالي تكفل الليكود بعقد اتفاقيات ائتلافية مع الأحزاب سابقة الذكر، ومن ثم تم التوقيع على ست اتفاقيات ائتلافية بين الليكود وباقي أحزاب الائتلاف الحكومي.

تهدف هذه الورقة إلى إجراء قراءة لأهم البنود التي احتوتها الاتفاقيات الائتلافية، والتي يمكننا وضعها تحت أربعة محاور أساسية، وهي: التعامل مع السكان والأرض الفلسطينية، ويتفرع إلى قسمين أولهما ضبط السكان والتحكم بهم، وثانيهما السيطرة على الأرض وفرض السيادة. في المحور الثاني سنتعرض للأدلجة الفكرية، وفي الثالث سنبحث تعزيز الهوية اليهودية، وأخيراً في المحور الرابع سيتم التطرق للجانب الاقتصادي والميزانيات، وفي ما يأتي التفاصيل:

أولاً: التعامل مع السكان والأرض الفلسطينية

توضح بنود الاتفاقيات الائتلافية السياسات والآليات التي ستتبعها الحكومة في التعامل مع السكان الفلسطينيين سواء في المناطق المستعمرة سنة ١٩٦٧ أو المستعمرة سنة ١٩٤٨، وكيفية ضبطهم والتحكم بهم، وكذلك الأرض وآلية السيطرة عليها، وبشكل خاص الأراضي المصنفة "ج" في الضفة الغربية (بحسب اتفاقية أوسلو)، والتي تعادل ٦٥٪ من مساحة الضفة الغربية، ويطمح اليمين الإسرائيلي إلى ضمها، وفيما يأتي التفاصيل:

أ) ضبط السكان الفلسطينيين والتحكم بهم

تهدف بنود عدّة في الاتفاقيات الائتلافية إلى ضبط السكان الفلسطينيين والتحكم بهم. ففي حال توجهت السلطة الفلسطينية إلى محكمة الجنايات الدولية، سيتم الاستيلاء على المال المخصص للأسرى وأهالي الشهداء، من خلال مصادرة أموال المقاصة، بالإضافة إلى وضع آلية للتعامل مع قانون السلطة الذي يمنع بيع الأراضي لليهود، وأيضاً السعي لمنع توظيف معلمين تلقوا تعليمهم في الجامعات الفلسطينية بمناطق السلطة،[٢] (وهذا سيقود إلى عزوف جزء من فلسطينيي مناطق ٤٨ عن الدراسة في جامعات الضفة الغربية، مما يعني حرمان هذه الجامعات من مصدر دخل مهم). علاوة على سن قانون يمنع توظيف أي مدرس يؤيد "الإرهاب" (المقاومة).[٣] والسعي إلى سن قانون لسحب الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة من أي شخص ينخرط في المقاومة وترحيله إلى مناطق السلطة.[٤]

ينطلق الائتلاف الحكومي من مقاربة أمنية في تعامله مع الفلسطينيين في مناطق ٤٨، إذ نص الاتفاق على إطلاق يد جهاز "الشاباك" في المتابعة والتحري للتعامل مع "الجرائم القومية" لـ"عرب إسرائيل"، وتهيئة الأرضية القانونية لذلك.[٥] فبذريعة تحقيق الأمن الداخلي سيتم العمل على جمع السلاح "غير القانوني"، ومواجهة إغلاق الشوارع والمظاهرات وذلك بهدف تقوية الجبهة الداخلية في حالات الحرب والطوارئ، من خلال تشكيل جسم ينسق بين الوزارات لحفظ

الأمن.[٦] وذلك حتى لا يتكرر ما حدث في معركة "سيف القدس" سنة ٢٠٢١، من هبة جماهيرية فلسطينية في مناطق ٤٨ للتضامن مع أبناء شعبهم في قطاع غزة.

لا يقتصر توسيع عمل "الشاباك" في ما يتعلق بفلسطينيي ٤٨ على التعامل مع "الجرائم القومية"، بل يتعداه إلى محاربة الجريمة المنظمة، بحيث تقام لجنة مدراء لمحاربة الاقتصاد الأسود والجريمة المنظمة والتهرب من الضرائب.[٧] يمكننا القول إن اهتمام الإسرائيليين بمحاربة الجريمة المنظمة في أوساط فلسطينيي ٤٨ راجع للاستخلاصات والاستنتاجات بعد معركة "سيف القدس"، بضرورة تجفيف منابع السلاح في مناطق ٤٨، إذ تحول وقتئذ جزء من سلاح الجريمة المنظمة إلى مقاومة المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية، بعدما غضت السلطات النظر عنه فترة طويلة، لأنه لا يوجه لليهود وإنما للسكان الفلسطينيين، لكن المعادلة تغيرت في معركة "سيف القدس" وتوجه جزء من هذا السلاح لاستهداف قوات الأمن الإسرائيلية التي قمعت المتظاهرين الفلسطينيين.

ستتبنى الحكومة، بهدف الهندسة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في مناطق ٤٨ وفي إطار الصراع الديمغرافي، تقرير لجنة "بالمور" لمكافحة تعدد الزوجات، وتنفذ توصياته.[٨] فقد صدر قرار من الحكومة الإسرائيلية رقم ٢٣٤٠ بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٩، لمواجهة ظاهرة التعداد عند البدو وآثارها السلبية، (والتي تعتبر مخالفة بحسب القانون الإسرائيلي).[٩] أوصت لجنة بالمور باتخاذ إجراءات قانونية وإدارية، من بينها زيادة المراقبة والملاحقة والتضييق على المعدّدين في ما يتعلق بالتأمين الوطني. وفي ما يتعلق بالتعليم: تقليص التسرب من المدارس، التركيز على التعليم المهني، تثقيف في المدارس حول موضوع الزواج، تشجيع التبادل الطلابي بين طلاب من البدو في الجنوب والشمال، وكذلك تقليص عدد العاملين في التعليم من المعددين، وأيضاً تشجيع التعليم العالي عند الفتيات، مع تعليم اللغة العبرية من المستويات الأساسية، وكذلك تشجيع التواصل عبر النت وتعليم الطلاب استخدامه. وفي الناحية الاقتصادية تشغيل الأيدي العاملة من البدو، وإقامة مراكز صناعية في مناطقهم. أمّا على الصعيد الصحي، فسيتم رصد حالات التعدد، وإطلاق حملات توعية صحية، مع تقديم مساعدة قانونية مجانية، وكذلك الدعم النفسي، مع زيادة عدد العاملين في الرعاية من المتحدثين بالعربية. وفي ما يتعلق بالمحاكم الشرعية، سيتم إطلاق حملة توعية ضد التعدد، وتحديد الحالات التي يسمح لها بالتعدد.[١٠]

تضمنت الاتفاقات الائتلافية زيادة ملحوظة في ميزانية الأمن الداخلي (سيتم التطرق لذلك لاحقاً)، مع إعادة تشكيل لوزارة الأمن الداخلي (القومي) وتعزيزها بقوات حرس وطني، وذلك بعد فصل حرس الحدود عن الشرطة وإلحاقه به.[١١]

يسعى الائتلاف الحكومي إلى زيادة وتيرة قمع الفلسطينيين، فقد نصت الاتفاقيات على أنّ وزير الأمن القومي (بن غفير) سيفحص التعليمات الخاصة بإطلاق النار من جانب الشرطة الإسرائيلية، وسيجري تغييرات عليها إن لزم الأمر.[١٢] علاوة على السعي إلى سن عقوبة الإعدام بحق المقاومين، وذلك بهدف كي وعي "الإرهابيين".[١٣] وفي السياق نفسه محاولة تغيير أوضاع السجناء الأمنيين، بحيث يُجرى تعديل تشريعي على قانون السجون، يحدد فيه السجين الأمني وفقاً للتعريفات الواردة في التشريع، وتنظيم أوضاع المساجين الأمنيين باللوائح.[١٤] يضاف إلى ذلك العمل على سن قانون يزيد من العقوبة على الاعتداءات الجنسية على أساس قومي.[١٥]

يلفت الانتباه في بنود الاتفاقات الائتلافية تفرد حزب الصهيونية الدينية في اتفاقه مع الليكود، بالتطرق لموضوع الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، بالإشارة إلى "استخدام كل الوسائل المتاحة لإعادة الأسرى والمفقودين".[١٦] في إشارة ضمنية إلى موضوع الأسرى الموجودين بيد المقاومة في قطاع غزة، وربما يكون المقصود بكل "الوسائل المتاحة"، السعي إلى إبرام صفقة تبادل، بعد سنوات من فشل استخدام الوسائل الأمنية والاستخباراتية والضغط على المقاومة.

ب) السيطرة على الأرض وفرض السيادة

انعكس البرنامج الانتخابي للصهيونية الدينية (الداعي لضم الضفة الغربية) على بنود اتفاق الائتلاف الحكومي، من حيث السعي إلى فرض السيادة على مناطق الضفة الغربية وضمها، فنص على "قيام رئيس الحكومة ببلورة وتطوير سياسات معينة بموجبها سيتم فرض السيادة على "يهودا والسامرة"، مع اختيار الوقت المناسب ومع الأخذ بعين الاعتبار الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية لإسرائيل".[١٧] يتشابه هذا البند مع ما تم الاتفاق عليه

يهدف الائتلاف الحكومي إلى جذب الإسرائيليين من أجل الاستيطان في الضفة الغربية، من خلال قوانين عدة وتقديم تسهيلات وامتيازات حياتية للمستوطنين، فقد نصت الاتفاقيات على الخدمات الحكومية المقدمة للمستوطنين في الضفة الغربية. وكذلك إدخال تعديل قانوني بحيث يحصل سكان المناطق الخطرة أمنياً (المستوطنات) في الضفة الغربية، على مزايا ضريبية

في سنة ٢٠٢٠ في الحكومة ألـ ٣٥، المكونة من تكتلي الليكود (برئاسة نتنياهو)، وأزرق أبيض (برئاسة بيني غانتس)، إذ نص البند ٢٨ من الاتفاق على ضم مناطق في الضفة الغربية، مع ضرورة التنسيق بشكل كامل مع الولايات المتحدة الأميركية، لتنفيذ رؤية الرئيس دونالد ترامب للسلام (صفقة القرن)، والبدء في تنفيذ الضم بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١، وذلك بعد إقراره في الحكومة أو الكنيست.[١٨]

تدرك أطراف الائتلاف الحكومي صعوبة الإعلان عن ضم الضفة الغربية دون موافقة الأطراف الإقليمية والدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، فكان الاستدراك في صياغة البند بإدراج عبارة "مع الأخذ بعين الاعتبار الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية"، لكن عدم القدرة على الإعلان عن الضم لم يمنع هذه الحكومة من وضع خطط وسياسات لتنفيذ خطوات الضم على الأرض، حتى تتهيأ الفرصة المناسبة للإعلان عنه بشكل رسمي.

يتمظهر الضم على أرض الواقع في سياسات وخطوات عدة، من بينها التركيز على المناطق المصنفة "ج" وكذلك تدعيم الاستيطان في الضفة الغربية. يمكن في السياق نفسه النظر إلى تخصيص ميزانية مقدارها ٦٠٠ مليون شيكل لتنظيم معابر العمال الفلسطينيين.[١٩] فهذا مؤشر على حرص الحكومة الحالية على تعزيز التبعية الاقتصادية لفلسطينيي أراضي ٦٧، من خلال الاستمرار في السماح بتدفق الأيدي العاملة التي يتم استغلالها. على صعيد آخر؛ نص الاتفاق الائتلافي على العمل من أجل حل مشكلة عدم الاستقبال الخليوي (لشركات الاتصال الإسرائيلية) في جميع مناطق الضفة الغربية.[٢٠] وهذا يؤشر على حرص الحكومة الحالية على ما يمكن أن نسميه "الضم الخليوي"، بحيث ينضم الفلسطينيون إلى استخدام الشبكات الخليوية الإسرائيلية، التي لا تستطيع الشركات الفلسطينية منافستها بسبب الفرق في أسعار الخدمات.

يندرج تحت الخطط العمل على الضم حماية "أراضي الدولة"،[٢١] في إشارة للأراضي الأميرية التابعة للدولة أيام الحكم العثماني والتي يقع معظمها في المناطق المصنفة "ج". وقد خصصت ميزانية مقدارها ٣٠٠ مليون شيكل، لمنع استخدام الفلسطينيين لهذه الأرض، بذريعة أن "استيلاءهم عليها غير قانوني".[٢٢] وفي سبيل تحقيق ذلك سيتم إصدار قرار حكومي بزراعة أشجار الزيتون في مناطق "ج" لمنع الفلسطينيين من الاستيلاء عليها.[٢٣] وفي المضمار نفسه سيتم تعديل الأوامر العسكرية في ما يتعلق بنقل ملكية الأراضي.[٢٤] مما سيسمح بتملك المستوطنين للأراضي في الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك إنشاء صندوق للمحافظة على المناطق الطبيعية والأراضي المفتوحة، وللاهتمام بالموارد الطبيعية وجودة البيئة".[٢٥] وهذا يعني ضمناً إحكام السيطرة على مناطق "ج" التي تتواجد فيها المناطق الطبيعية والموارد البيئة.

يستخدم الائتلاف الحكومي ذريعة الحفاظ على "التراث" لترسيخ الضم، حيث سيتم تخصيص ميزانية مقدراها ١٥٠ مليون شيكل للحفاظ على "التراث" من السرقة والتدمير، ومن أجل تقوية وتدعيم البنية التحتية للتراث.[٢٦] إذ إنّ المواقع المصنفة إسرائيلية كـ "تراث" تقع معظمها في أراضي الضفة الغربية المصنفة "ج". ومن ثم من بين الأهداف التي وضعها الائتلاف الحكومي تخصيص ميزانيات لقبر راحيل[٢٧] (مسجد بلال في بيت لحم).

يمكننا القول إنّ تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية سيرسخ الضم على أرض الواقع، تجسد ذلك بتخصيص ميزانية "إضافية" مقدارها ٧٥٠ مليون شيكل لقسم الاستيطان.[٢٨] مع وضع خطة خمسية لتطوير

الاستيطان وتعزيزه في الضفة الغربية.[٢٩] وإدخال تشريع لتعديل قانون الانسحاب من شمال الضفة الغربية، بهدف تسوية وضع مستوطنة حومش،[٣٠] التي أخليت سنة ٢٠٠٥ بالتزامن مع الانفصال عن قطاع غزة وإخلاء مستوطناته، لكن المستوطنين في السنوات الأخيرة حاولوا العودة للاستيطان فيها. يضاف إلى ما سبق؛ العمل على تعزيز الاستيطان في الخليل.[٣١]

يسعى الائتلاف الحكومي الحالي إلى "شرعنة" البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، المقامة بمبادرة من المستوطنين ولم تقر الحكومة وجودها، بحيث تُسوى أوضاعها "تقنينها" وتوفر البنية التحتية لها، من كهرباء ومياه وخدمات حكومية.[٣٢] في السياق نفسه سيتم الترويج لجامعة أريئيل (المقامة بالقرب من نابلس في الضفة الغربية) في مجالات البحث والتعليم، (وذلك للتغلب على مقاطعتها من دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الآسيوية)، وتخصيص ميزانية لطلاب الجامعة، مع السعي إلى تحويل مستوطنة أريئيل إلى مدينة جامعية.[٣٣]

يهدف الائتلاف الحكومي إلى جذب الإسرائيليين من أجل الاستيطان في الضفة الغربية، من خلال قوانين عدة وتقديم تسهيلات وامتيازات حياتية للمستوطنين، فقد نصت الاتفاقيات على الخدمات الحكومية المقدمة للمستوطنين في الضفة الغربية.[٣٤] وكذلك إدخال تعديل قانوني بحيث يحصل سكان المناطق الخطرة أمنياً (المستوطنات) في الضفة الغربية، على مزايا ضريبية، كما هو حاصل في بلدات إسرائيلية داخل مناطق ٤٨،[٣٥] (على سبيل المثال: كريات شمونة القريبة من الحدود مع لبنان). علاوة على الاستجابة لجميع المطالب المالية للمجالس المحلية للمستوطنات في الضفة الغربية.[٣٦] وكذلك مساعدة وزارة الزراعة قسمَ الاستيطان في ما يتعلق بقطاع الرعي، وتوفير ميزانية لذلك.[٣٧] وأيضاً وضع خطة خمسية لتطوير الطرق في الضفة الغربية (لخدمة المستوطنين)، بميزانية سنوية مقدارها ١,٦ مليار شيكل.[٣٨] مع الإشارة إلى توسيع طريق ٦٠، وخصوصاً في المنطقة بين مفرق العروب إلى بني نعيم (جنوب الضفة الغربية).[٣٩]

أفردت الاتفاقيات الائتلافية بنوداً عدة تتعلق بالقدس وتعزيز السيادة الإسرائيلية فيها. فتحت عنوان "القدس الموحدة عاصمة إسرائيل"، تنص البنود على تطوير وبناء واسع للمستوطنات في مدينة القدس، مع تخصيص ميزانيات لذلك. مع الإشارة إلى أهمية الحفاظ على السيادة ومنع أي نشاط للسلطة الفلسطينية بالقدس.[٤٠] وفي بند آخر تتم الدعوة إلى إعادة النظر في نقل مسؤولية صيانة الحواجز المحيطة بالقدس وتوسيعها إلى وزارة الحرب الإسرائيلية، وكذلك إعادة المسؤولية عن أمن المستوطنات المحيطة بالقدس إليها.[٤١] في إشارة إلى استخلاص العبر من العملية الفدائية التي نفذها عدي التميمي على حاجز شعفاط في تشرين الأول ٢٠٢٢.

تحت إطار الصراع على الحيز العام، نص الاتفاق الائتلافي على سن قانون بمنع رفع العلم الفلسطيني في المؤسسات الحكومية أو البلديات.[٤٢] مما سيمهد إلى تجريم رفعه في مناطق ٤٨، وعلى الأرجح سيتم استخدام هذا القانون لتجريم رفعه في أماكن عامة ومن بينها المسجد الأقصى.

وفي ما يتعلق بتعزيز السيطرة على الأرض والتجمعات الفلسطينية في مناطق ٤٨ وخصوصاً في الجليل والنقب، فقد نص الاتفاق الائتلافي على قلب الجليل والنقب إلى مركز تقني حيوي وصناعي زراعي، وكذلك تسريع نقل الجيش ومصانع الهاي تك إلى النقب،[٤٣] وذلك بهدف جذب المستوطنين اليهود للسكن في الأطراف بعيداً عن المركز في تل أبيب وضواحيها. فمن أجل تشجيع الملكية في النقب والجليل سيتم تخفيض سعر الأراضي هنالك.[٤٤] ولتعديل الميزان الديمغرافي في النقب، الاستمرار في إنشاء مدينة "كسيف" (الحريدية) في عراد، مع الاستثمار في ٢٠٠٠ وحدة سكنية.[٤٥] وكذلك إقامة ١٤ مستوطنة في النقب يخصص لها مبلغ ٨٠٠ مليون شيكل سنوياً.[٤٦] وتحت ذريعة تقوية سكان غلاف غزة ستقام مستوطنة حنون التابعة لسدوت النقب.[٤٧]

بالتوازي مع ما سبق؛ ستقام جامعة، وكذلك مستوطنة "رمات أربل" في الجليل، بالإضافة إلى تشجيع نقل مركز إعادة التأهيل والصيانة إلى منطقة تسيفوريت (بالجليل).[٤٨] علاوة على وضع خطط لتشجيع الاستيطان في الجليل والنقب (وكذلك الضفة الغربية)، والاهتمام بتقوية مستوطنات الشمال بـ ٢٠٠٠ عائلة جديدة، وعبر تخصيص ميزانية لذلك ١٠٠ مليون شيكل سنوياً.[٤٩] وفي الإطار نفسه منح الحق في تملك الأراضي للمهاجرين الجدد، وكذلك تقديم مساعدة للعاملين في الأمن ودعم للمهاجرين الجدد.[٥٠] أمّا "المدن المختلطة" فيتم تقديم مساعدة لها بمقدار ٢٥ مليون شيكل، لتعزيز الشعور بالأمن.[٥١]

ثانياً: الأدلجة الفكرية

اهتم الائتلاف الحاكم الذي يسيطر عليه التيار الديني بحسم الصراع الأيديولوجي مع العلمانيين من خلال الهيمنة على أجهزة الدولة الأيديولوجية، وعلى رأسها المدارس والتعليم. فقد نص الاتفاق الائتلافي على الترويج لمنهج أساس موحد للمدارس، مع الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بتاريخ الصهيونية وتراث كل طوائف إسرائيل. والعمل على إعادة الدراسات الإنسانية للمدارس الثانوية بما فيها التوراة والتاريخ. وكذلك إعادة الرحلات الطلابية إلى بولندا والتعليم حول المحرقة. مع التشديد على المساواة في التعليم في كل القطاعات (العلمانية والحريدية). بحيث يتم تخصيص ميزانيات لمدارس التوراة.[٥٢]

سيتم أيضاً تزويد معاهد التأهيل التكنولوجي بميزانية مقدارها ١٥ مليون شيكل سنوياً، كمنح دراسية للطلاب الحريديم من ذوي الوضع الاجتماعي الاقتصادي المتدني.[٥٣] وسيتم بالذريعة نفسها تخصيص ١٥ مليون سنوياً لكن للتلميذات.[٥٤] مع التركيز على المساواة في توزيع ميزانية التعليم والثقافة بين المدارس الحكومية والمدارس الحريدية، بحيث لا تقل ميزانية القطاع الحريدي في التعليم عن ١٠٠ مليون شيكل.[٥٥] بحيث تكون ميزانية التعليم الحريدي مشابهة لميزانية العام ٢٠١٩. مع الإشارة إلى تخصيص ١٥ مليون شيكل سنوياً للتعليم التوراتي لأبناء المهاجرين الجدد.[٥٦]

بذريعة دمج المتدينين في سوق العمل ستُشكّل لجنة لفحص منح درجة البكالوريوس لمن درس التوراة عند الحاخامات، وبالتالي الاعتراف بالتعليم العالي التوراتي.[٥٧] (في السياق نفسه سيتم تخصيص ١٥ مليون سنوياً لدمج الحريديم في خدمات الدولة).[٥٨] وكذلك سيتم تخصيص ١٧٤ مليون شيكل لمدارس الصهيونية الدينية، ١١٠ مليون لحباد، ١٥٦ مليون للتطوير والبناء.[٥٩] مع العمل على تقليل تكاليف التعليم وتخصيص ميزانية لذلك لا تقل عن ١٠٠ مليون سنوياً.[٦٠] بالتوازي مع تقوية التعليم الرسمي الديني، بحيث يتم تعديل القانون في لجنة مختصة بالكنيست يترأسها عضو من الصهيونية الدينية،[٦١] يُزوّد التعليم الديني الرسمي بميزانية مقدراها ٦٣٧ مليون.[٦٢] وكذلك دعم التعليم الداخلي بميزانية لا تقل عن ٢٥٠ مليون سنوياً.[٦٣] (بحيث تكون رسوم الدعم للطالب في المدارس الداخلية التابعة لوزارة الرفاه ١٢٠٠ شيكل في الشهر).[٦٤] مع تخصيص ١٥٠ مليون سنوياً للمعاهد الدينية التي تشجع الخدمة العسكرية.[٦٥]

ثالثاً: تعزيز الهوية

يسعى الائتلاف الحاكم إلى تعزيز الهوية اليهودية من خلال المحافظة على حرمة السبت، والتعاليم التوراتية، والسيطرة على عملية التهود. فقد نص الاتفاق الائتلافي على زيادة ميزانية مكاتب الهجرة من أجل تعزيز الهجرة، بالترافق مع توسيع جهاز التهويد الرسمي برعاية الحاخامات الرئيسيين، وتخصيص منح للطلاب الذي تهودوا بشكل رسمي.[٦٦] مع العمل على إصلاح التهود بحيث يتم الاعتراف قانونياً فقط بالتهود الرسمي الذي حدث داخل إسرائيل.[٦٧] (وذلك بهدف محاصرة اليهودية الإصلاحية التي لا تتشدد في عملية التهويد)، بالتوازي مع ذلك سيتم تخصيص ميزانية لا تقل عن ٣٥٠ مليون سنوياً لتشجيع الشباب على الهجرة، وخصوصاً في الولايات المتحدة وفرنسا.[٦٨] وكذلك تخصيص الموارد لاستيعاب المهاجرين الأثيوبيين.[٦٩]

سيتم بموجب الاتفاق الائتلافي تعيين آفي معوز (رئيس حزب نوعم الديني) في منصب نائب وزير في مكتب رئيس الوزراء، ومسؤول عن سلطة الهوية القومية اليهودية، بميزانية مقدارها ٢٠٠ مليون شيكل في أول سنتين من عمر الحكومة، ويترأس قسماً لـ"التوعية اليهودية"، بميزانية سنوية مقدارها ٧٠ مليون سنوياً.[٧٠]

نص الاتفاق الائتلافي على العمل من أجل تقوية الهوية اليهودية للدولة.[٧١] بحيث يتم سن قانون أساسي ينص على أنّ دراسة التوراة قيمة أساسية في تراث الشعب اليهودي.[٧٢] وكذلك تشجيع إنتاج منشورات أصيلة تتعلق بالصهيونية والتراث.[٧٣] وسيتم في الإطار نفسه وضع خطة لتعزيز الهوية اليهودية في التعليم والأفلام السينمائية والموسيقى، تشرف عليها وزارة المهام الوطنية، وستقام مراكز للتراث والروحانيات، وستخصص لذلك ميزانية مقدارها ٧٠٠ مليون شيكل في سنة ٢٠٢٣، ٨٠٠ مليون في ٢٠٢٤، وفي ٢٠٢٥ سيخصص ٩٥٠ مليون.[٧٤] وفي السياق نفسه سيتم وضع خطة لـ "التماسك الاجتماعي"

احتوى الاتفاق الائتلافي على بنود عدة تهدف في ظاهرها إلى المحافظة على الهوية اليهودية، لكنها تهدف في الباطن إلى تعزيز الشبكة الزبائنية للأحزاب الدينية، مثل تخصيص ١٥٠ مليون إضافية لخدمات رفاه المعاقين (نسبة المعاقين في الحريديم عالية بسبب زواج الأقارب). وكذلك تخصيص مليار شيكل سنوياً لوزارة الداخلية (التي يسيطر عليها شاس) توزع كمواد أساسية للفقراء.

تشرف عليها وزارة المهام الوطنية وتمول بميزانية ٦٠٠ مليون.[٧٥]

تحت إطار تقوية الهوية اليهودية سيتم سن قانون يمنع إدخال حمتس (أي شيء فيه خميرة) إلى المستشفيات في عيد الفصح.[٧٦] مع الإشارة في الاتفاق الائتلافي إلى منع النشاطات التبشيرية غير القانونية، وعدم تلقي هذه المنظمات دعماً مالياً حكومياً مباشراً أو غير مباشر.[٧٧] والتنويه إلى احترام السبت وعدم التمييز ضد العامل الذي يحترم السبت والأعياد.[٧٨] وبأنّه لن يتم المساس بنمط حياة الحريديم في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية. [٧٩] والتأكيد على تخصيص صندوق للزراعة "شميتاه"[٨٠] لتعويض المزارعين الملتزمين بها. [٨١] وكذلك تخصيص ميزانيات للإصلاحات وصيانة الكنس والمقابر والأماكن الدينية يبلغ مجموعها ٢١٠ مليون شيكل.[٨٢]

في الجانب القانوني؛ سيتم تعديل القانون الذي يحظر التمييز في المنتجات والخدمات، ومن ثم لن يعتبر الفصل بين الجنسين تمييزاً محظوراً، وبالتالي السماح بإنشاء مناطق على أساس ديني، بحيث يسمح بالامتناع عن تقديم خدمة أو منتج بسبب العقيدة الدينية (بشرط ألا تكون الخدمة فريدة ويمكن الحصول على بديل لها).[٨٣] بمعنى يمكن لأي شخص يهودي متدين الامتناع عن تقديم خدمة لأي شخص غير يهودي لأسباب دينية. وفي السياق نفسه ولمحاربة المثلية والمحافظة على القيم الدينية نص الاتفاق الائتلافي على أن يتم تسجيل الأهل تحت مسمى أب وأم، في كل المعاملات الرسمية.[٨٤] بالترافق مع ذلك عدم انضمام الحكومة لاتفاقية إسطنبول،[٨٥] وهي اتفاقية وقعت سنة ٢٠١١، تتعلق بقانون الأسرة، وتنص على منع العنف تجاه النساء والعنف في العائلة.

احتوى الاتفاق الائتلافي على بنود عدة تهدف في ظاهرها إلى المحافظة على الهوية اليهودية، لكنها في الباطن تهدف إلى تعزيز الشبكة الزبائنية للأحزاب الدينية. فقد نص الاتفاق على تخصيص ١٥٠ مليون إضافية لخدمات رفاه المعاقين (نسبة المعاقين في الحريديم عالية بسبب زواج الأقارب).[٨٦] وكذلك تخصيص مليار شيكل سنوياً لوزارة الداخلية (التي يسيطر عليها شاس) توزع كمواد أساسية للفقراء.[٨٧] بالإضافة إلى دعم الجمعيات الخيرية (ومعظمها تتبع للتيار الديني) بـ ١٠٠ مليون في فترة الأعياد لتوزيع المساعدات والأغذية.[٨٨]

رابعاً: الجهاز القضائي

يهدف الائتلاف الحكومي إلى ترويض السلطة القضائية والهيمنة عليها، وقد بدأ التغيير في المنظومة القضائية في سنة ٢٠١٥، عندما تفاخرت وزيرة القضاء أيليت شاكيد (حزب البيت اليهودي) بتعيينها قضاة محافظين في العليا. ومن أجل ضمان الهيمنة على القضاء أعلن وزير القضاء يريف ليفين عن خطة لـ "إصلاح القضاء"، تنص على سن قانون التغلب، الذي يخول الكنيست إعادة سن قانون أبطلته المحكمة العليا بأغلبية ٦١ عضواً. مما سيحد من قدرة المحكمة على إبطال القوانين التي تتعارض مع القوانين الأساس. كما تنص الخطة على منع المحكمة من استخدام "حجة المعقولية" التي تخولها التدخل في القرارات الحكومية والتشريعات، (بموجبها رفضت المحكمة تعيين درعي كوزير). وفي ما يتعلق بلجنة اختيار القضاة، سيتم تقليل حصة القضاء ودوره في تعيين قضاة جدد، وتوسيع دور الحكومة والكنيست، برفع أعضاء اللجنة من ٩ إلى ١١، بحيث يكون هنالك تمثيل متساوٍ لجميع السلطات، وسيبدل تمثيل نقابة المحامين بممثلين من الجمهور يختارهم وزير القضاء. وفي ما يتعلق برئاسة المحكمة العليا، سيتم إلغاء نظام

الكنيست الـ٢٥: نتنياهو في قبضة أقصى اليمين. (أ.ف.ب)

الأغلبية، وتتولى الحكومة صلاحية تعيين الرئيس حتى لو كان من خارج قضاة العليا. أمّا المستشار القانوني للحكومة فسيتحول إلى منصب ثقة، وسيخضع المستشار القانوني للوزير لا للمستشار القضائي للحكومة.[٨٩]

يمكننا القول إن خطة ليفين هي عبارة عن ترجمة عملية لبنود الاتفاق الائتلافي، فقد وضع الائتلاف الحاكم نصب عينه هدف السيطرة على الجهاز القضائي وتحييده، وذلك من خلال النص في الاتفاق الائتلافي على "تنظيم" العلاقة بين الحكومة والكنيست والقضاء، من خلال تشريع القانون الأساس "قانون التغلب".[٩٠] وكذلك تعيين عضو من الصهيونية الدينية في لجنة تعيين القضاة.[٩١] وأيضاً ممثل عن حزب العظمة اليهودية.[٩٢] يضاف إلى ذلك أنّ تعيين مستشار قانوني لأي وزارة وكذلك الدوائر المحيطة به سيكون من صلاحية مدير عام الوزارة.[٩٣]

في المقابل ستتم تقوية المحاكم الدينية وتعزيز دور الحاخامات، من خلال إقامة مباني المحاكم الدينية الحاخامية وتحسينها وبناء مقرات شبيهة بالمحاكم المدنية.[٩٤] وقد نص الاتفاق الائتلافي على أنّ المقدسات الدينية اليهودية المعترف بها منذ فترة العثمانيين سنة ١٩٢٢ سوف تكون تحت رعاية المحاكم الحاخامية.[٩٥] ولتعزيز دور التيار الديني القومي في المؤسسات الرسمية نص الاتفاق على أنّ أحد الحاخامات الرئيسيين للدولة سيكون وطنياً قومياً.[٩٦]

دفع تعزيز منظومة القضاء الديني بعض الأطراف الإسرائيلية إلى التحذير من تبعات ذلك على النظام الإسرائيلي، كونه سيتسبب بإنشاء نظامين قانونيين منفصلين، حيث ينص الاتفاق الائتلافي على أنّه يصرح للمحاكم الحاخامية بمناقشة القانون المدني والأمور المدنية بموافقة الطرفين. كما تنص الاتفاقية على توسيع صلاحيات الحاخامات بحيث يمكن أن يكونوا بمثابة محكمين توافقيين في المسائل المدنية.[٩٧]

خامساً: الاقتصاد والميزانيات

احتوت الاتفاقيات الائتلافية على بنود عدة تهتم بالجانب الاقتصادي، فيما تم التركيز في هذه الاتفاقيات على الميزانيات التي سوف تخصص لقطاع الحريديم،

دفع تعزيز منظومة القضاء الديني بعض الأطراف الإسرائيلية إلى التحذير من تبعات ذلك على النظام الإسرائيلي، كونه سيتسبب بإنشاء نظامين قانونيين منفصلين، حيث ينص الاتفاق الائتلافي على أنّه يصرح للمحاكم الحاخامية بمناقشة القانون المدني والأمور المدنية بموافقة الطرفين

ويستفيد منها جمهور الصهيونية الدينية، وفي ما يأتي التفاصيل:

أ) الجانب الاقتصادي

يسعى الائتلاف الحاكم إلى مواجهة غلاء الأسعار والجمود الاقتصادي، فقد نص الاتفاق الائتلافي على تقليل غلاء المعيشة من خلال تجميد أسعار الكهرباء، المياه، وضريبة الأرنونا، مع ضبط أسعار الوقود ومراقبتها. وكذلك إبطال الأمر الخاص بضريبة الأدوات المستخدمة مرة واحدة وكاسات الشرب. مع العمل على مساعدة أصحاب المصالح الخاصة، بحيث يكون ترخيصها في مكان واحد دون الحاجة للحصول على تراخيص من دوائر ومؤسسات عدة. مع الاهتمام بإزالة أي عقبات أمام المنافسة التجارية وتقليل المركزية (الاحتكار) الاقتصادية في سوق الغذاء، بمعنى تعميق اللبرلة الاقتصادية. أيضاً نص الاتفاق على الاهتمام بالبنية التحتية، وسن قانون المترو (قانون لتمويل المترو)، وتشييد قطار سريع (من الشمال في كريات شمونة إلى إيلات)، ومطار دولي. مع الأخذ بعين الاعتبار التعامل مع أزمة العقارات، من خلال تشجيع نماذج تنافسية للاستثمار في الأرض، وايجارات طويلة المدى، وكذلك مشاركة السلطات المحلية في حل أزمة السكن (بحيث يتم تشجيع رؤساء السلطات المحلية للبناء في المناطق المخصصة لهم، واستكمال إجراءات بناء ٣٠٠ ألف وحدة سكنية والتي توقفت بسبب عدم وجود ميزانية). يضاف إلى ذلك تحسين مؤسسات الجمهور ومواءمة سوق العمل للعالم الحديث، بحيث تتم خصخصة ميناء أشدود (كما حصل مع ميناء حيفا). مع العمل على تحسين سوق العمل من خلال الاستثمار في خطة تشغيل قطاع الحريديم والعرب ودمجهما.[٩٨]

يلفت الانتباه في البنود المتعلقة بالاقتصاد، ما تمت الإشارة له بضرورة فحص تبعية الشركات الحكومية للوزارات، وإبطال فريق المدراء المختارين (نبحرت هاديركتوريم)،[٩٩] وهو عبارة عن مجموعة واسعة ومتنوعة من المرشحين لمنصب المدير، وهي متاحة للوزراء عندما يرغبون بتعيين مدراء في الشركات الحكومية. انتقدت بعض الأطراف الإسرائيلية فكرة إلغاء فريق المدراء، لأنّ ذلك سيعمق الزبائنية الحزبية، ويوسع الباب أمام تعيين المنتسبين السياسيين في الشركات الحكومية. وتفاقم التسييس في الشركات الحكومية.[١٠٠]

اهتم الائتلاف الحاكم بتعزيز شبكته الزبائنية من خلال كسب قطاع الجيش بواسطة تخصيص ميزانيات إضافية له، فقد نص الاتفاق الائتلافي رفع رواتب الجنود النظاميين بنسبة ٢٠٪، ومساواة أجور المقاتلين في النصف الأخير من العام بالحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى زيادة المنح للطلاب الذين ينهون خدمة الجيش والخدمة الوطنية، وكذلك العمل من أجل تمويل دورات تحضيرية أكاديمية مجانية للجنود المسرحين، وزيادة تمويل البعد التعليمي بنسبة ١٠٠٪ مقارنة برسوم التعليم الجامعي، حيث سيتلقى كل جندي خدم سنة بالجيش، سنة مجاناً في الجامعة، علاوة على رعاية المصابين والمعاقين نتيجة الحروب والتدريب وتأهيلهم للعمل في أماكن مناسبة، مع إعطاء الجنود المسرحين أولوية (التفضيل الإيجابي) في كليات الطب، الحقوق، الكمبيوتر، المهن الهندسة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.[١٠١]

ب) الميزانيات

عدا عن الميزانيات التشغيلية للوزارات، استطاعت الأحزاب الدينية الحصول على ميزانيات ضخمة ستخدم تنفيذ برامجها الانتخابية، وستعزز من شبكتها الزبائنية. بالاستناد على الاتفاقات الائتلافية يمكننا القول إن الأحزاب الدينية ستحصل بشكل مباشر على مبلغ إجمالي يقدر ب ٧٦,٧٦٤ مليار شيكل على مدى الأربع سنوات من عمر الحكومة. (عدا عن المبالغ التي ستحصل عليها بشكل غير مباشر من الميزانيات التشغيلية للوزارات). والجدول المحلق يوضح التفاصيل:

جدول يوضح ثمن تحالف الليكود مع الأحزاب الدينية (بالمليون شيكل):

المبلغ	وجه الصرف	ملاحظات
٧٥٠	قسم الاستيطان في الضفة الغربية[١٠٢]	
٦٠٠	تنظيم المعابر في مناطق ٦٧ [١٠٣]	
٨٠٠٠	تطوير طرق الضفة الغربية[١٠٤]	١٦٠٠ سنوياً لمدة ٥ سنوات
٣٠٠	حماية أراضي الدولة في الضفة الغربية[١٠٥]	لسنتي ٢٠٢٣-٢٠٢٤
٢٤٥٠	تعزيز الهوية اليهودية في التعليم ومراكز التراث[١٠٦]	ميزانية لـ ٣ سنوات
٣٢٠٠	إقامة ٤ مستوطنات في النقب[١٠٧]	٨٠٠ سنوياً لمدة ٤ سنوات
٤٠٠	تشجيع الاستيطان في الجليل[١٠٨]	١٠٠ سنوياً لمدة ٤ سنوات
٢٥	تعزيز الأمن بالمدن المختلطة[١٠٩]	
٦٠٩٢	ميزانية وزارة المهام الوطنية+ نشاطات تطوير[١١٠]	٥٠٠ ميزانية أساسية+ ٤٤٣ نشاطات مشتركة + ٧٥٥ نشاطات تطوير (لمدة ٤ سنوات)
٣٠٠	مديرية الاستيطان[١١١]	ميزانية إضافية بمعدل ٧٥ سنوياً
٦٠٠	التماسك الوطني[١١٢]	وزارة المهام الوطنية
٤٣٠	المدارس الدينية[١١٣]	١٧٤ للصهيونية الدينية، ١١٠ لحباد، ١٥٦ للتطوير والبناء
٤٠٠	تقليل تكاليف التعليم الرسمي[١١٤]	١٠٠ سنوياً
٦٣٧	التعليم الديني الرسمي[١١٥]	
١٠٠٠	التعليم الداخلي[١١٦]	٢٥٠ سنوياً
٦٠٠	المعاهد الدينية التي تشجع الخدمة العسكرية[١١٧]	١٥٠ سنوياً
٣٥٠	تشجيع الشباب على الهجرة لإسرائيل[١١٨]	التركيز على الولايات المتحدة وفرنسا
٤٥٠٠٠	ميزانية وزارة الأمن القومي[١١٩]	توزع على ٧ سنوات
١٥٠	المحافظة على التراث في الضفة الغربية[١٢٠]	
٤٠٠	ميزانية سلطة الهوية القومية اليهودية[١٢١]	١٠٠ سنوياً
٢٨٠	قسم التوعية اليهودية[١٢٢]	٧٠ سنوياً
٢١٠	إصلاح كنس ومقابر[١٢٣]	صيانة الكنس بـ ٣٠. بناء كنس بـ ٥٠. بناء مكفوت (مغاسل تستخدم لأغراض التطهير الديني) بـ ٤٠.صيانة مكفوت بـ ٢٠. بناء عيروف (مكان للعبادة يوم السبت) بـ ٢٠. صيانة مقابر بـ ٤٠. صيانة أماكن مقدسة بـ ٢٠.

١٢٠	منح دراسية للطلاب الحريديم في معاهد التأهيل التكنولوجي[١٢٤]	١٥ سنوياً للذكور و١٥ سنوياً للإناث
٦٠	التعليم التوراتي لأبناء المهاجرين الجدد [١٢٥]	١٥ سنوياً
١٥٠	رفاه المعاقين[١٢٦]	
٤٠٠٠	مواد أساسية للفقراء توزع بواسطة الداخلية[١٢٧]	١٠٠٠ سنوياً
١٠٠	دعم للجمعيات الخيرية في الأعياد[١٢٨]	
٦٠	دمج الحريديم في خدمات الدولة[١٢٩]	١٥ سنوياً
٧٦٧٦٤	**المجموع**	

الخلاصة والاستنتاجات

تنطلق هذه الحكومة في تعاملها مع السكان الفلسطينيين والأرض الفلسطينية من مقولتين، إحداهما توراتية والثانية استشراقية، نلمس البعد التوراتي في مقولة "الحق الحصري"، فيما نجد أثر النظرة الاستشراقية في المقاربة المستخدمة في التعامل مع السكان الفلسطينيين وهي الأمن واستخدام القوة، فالعقل الاستشراقي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني يستبطن اعتبار الفلسطينيين مجموعة من البدائيين، الذين لا يحق لهم التطلع إلى تحقيق الذات الوطنية أو تقرير المصير، ولا يفهمون سوى لغة القوة و لا يصلح غير المقاربة الأمنية في التعامل معهم.

يدرك الائتلاف الحكومي الحالي صعوبة إنفاذ طموحه بضم أراضي ٦٧، بسبب وجود عوائق إقليمية ودولية، لكنه في الوقت نفسه يمهد الأرضية للضم ويفرض الحقائق على الأرض، بإحكام السيطرة على مناطق "ج" التي تشكل ثلثي الضفة الغربية، وتمتين البنية التحتية للضم سواء بشبكة الطرق أو الخدمات (كالاتصالات)، بحيث يصبح الضم تحصيل حاصل في المستقبل المنظور، ولا يحتاج سوى إلى الظرف المناسب (إقليمياً ودولياً) ليعلن عنه بشكل رسمي.

يسعى التيار الديني بشقيه القومي والحريدي إلى حسم الصراع مع التيار العلماني "الليبرالي" في الحركة الصهيونية، من خلال الهيمنة والسيطرة على مؤسسات الدولة وعلى رأسها السلطة القضائية، التي تعتبر بمثابة المعقل الأخير للتيار العلماني "الليبرالي"، بعدما تمكن التيار الديني من اختراق المؤسسة الأمنية ممثلة بالجيش. وفي الجانب الآخر يهدف التيار الديني إلى السيطرة والهيمنة من خلال المدارس والمناهج التعليمية، بواسطة ترسيخ التوجه التوراتي في المنهاج الأساس، وتعزيز القيم والهوية الدينية في المجال العام، من خلال برامج توعوية وتعبوية، والإصرار على ترسيخ القيم التوراتية كحرمة يوم السبت والأكل المطابق للتعاليم التوراتية في المؤسسات العامة (كالمستشفيات).

تنتهز الأحزاب الدينية حاجة نتنياهو لها لتشكيل الحكومة من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية، إذ إن كلفة التحالف بين نتنياهو والأحزاب الدينية تصل إلى ٧٧ مليار شيكل، جزء ملحوظ منها خصص لتدعيم الشبكة الزبائنية لهذه الأحزاب، وكذلك تعزيز القيم التوراتية في المجتمع، فيما ذهب معظمها (٤٥ مليار) إلى تشكيل وزارة الأمن الوطني التي سيترأسها "بن غفير"، وستوفر من خلال إنشاء ما يسمى "الحرس الوطني" موطأ قدم للتيار الديني القومي في المؤسسة الأمنية، إذ إن استحداث هذه الوزارة و"الحرس الوطني" سيمنح التيار الديني القومي أداة أمنية قوية لمعادلة موازين القوة، في مقابل مؤسسة الجيش والشاباك الذي يسيطر عليهما (حتى اللحظة) التيار العلماني "الليبرالي"، وفي الوقت نفسه سيعزز الشبكة الزبائنية للتيار الديني القومي الذي سيتحكم في تشكيل "الحرس الوطني"، ومن المتوقع أن تذهب معظم المواقع الحساسة فيه لمناصري التيار الديني القومي.

الهوامش

١ تم تضمين الخطوط العريضة للحكومة كملحق في جميع الاتفاقيات الائتلافية مع جميع الأحزاب.
٢ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ١٥٨. (بالعبرية). https://bit.ly/3Q1P7fV
٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ١٢٢. (بالعبرية). https://bit.ly/3IBJ8N9
٤ المصدر نفسه، البند ١٢٧.
٥ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند١٦١.
٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند٨٢
٧ المصدر نفسه، البند ٨٣.
٨ المصدر نفسه، البند ١٠١.
٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، تقرير حول تعدد الزوجات، تموز ٢٠١٨، ص: ١٤. (بالعبرية) https://bit.ly/2lSIv6f
١٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، تقرير حول تعدد الزوجات، مصدر سابق، ص: ٢١٤-٢٣١.
١١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٩٠.
١٢ المصدر نفسه، البند ١٠٣.
١٣ المصدر نفسه، البند ١١٦.
١٤ المصدر نفسه، البند ١٣٠.
١٥ المصدر نفسه، البند ١٣٢.
١٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٥٩.
١٧ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٨.
١٨ أشرف بدر، حكومة الضم الإسرائيلية: تغيير في الشكل لا في الجوهر، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٧٨، ٢٠٢٠، ص: ٩٣.
١٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٢٨.
٢٠ المصدر نفسه، البند ١٣٠.
٢١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٣١.
٢٢ المصدر نفسه، البند ١٣٩.
٢٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ١٤٣.
٢٤ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٣٢.
٢٥ المصدر نفسه، البند ١٣٨.
٢٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٩٧.
٢٧ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٧.
٢٨ المصدر نفسه، البند ١٢٢.
٢٩ المصدر نفسه، البند ١٢٣.
٣٠ المصدر نفسه، البند ١٢٤.
٣١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٢٦.
٣٢ المصدر نفسه، البند ١١٩.
٣٣ المصدر نفسه، البند ٤٤.
٣٤ المصدر نفسه، البند ١٢٠.
٣٥ المصدر نفسه، البند ١٣٦.
٣٦ المصدر نفسه، البند ١٣٧.
٣٧ المصدر نفسه، البند ١٤٠.
٣٨ المصدر نفسه، البند ١٢٩.
٣٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٩٨
٤٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البندين ١٥٦-١٥٧.
٤١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ١٠٥.
٤٢ المصدر نفسه، البند ١٣٥.
٤٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٥٥
٤٤ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٣.
٤٥ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٤٤.
٤٦ المصدر نفسه ، البند ١٤٥.
٤٧ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٢.
٤٨ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٤٦.
٤٩ المصدرنفسه، البند ١٥٠.
٥٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٥١.
٥١ المصدر نفسه، البند ١٥٢.
٥٢ المصدر نفسه، البنود ٤٠-٤٦.
٥٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ١٣٢. (بالعبرية) https://bit.ly/3vAsIgc
٥٤ المصدر نفسه، البند ١٣٣.
٥٥ المصدر نفسه، البند ١٣٦.
٥٦ المصدر نفسه، البند ١٥٢.
٥٧ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٠٧.
٥٨ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١٦٩.
٥٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٤.
٦٠ المصدر نفسه، البند ١٦٦.
٦١ المصدر نفسه، البند ١٦٩.
٦٢ المصدر نفسه، البند ١٧٠.
٦٣ المصدر نفسه، البند ١٧١.
٦٤ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين يهودات هتوراه والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ٨٤. https://bit.ly/3Cmf8ka
٦٥ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٧٥.
٦٦ المصدر نفسه، البنود ٣٧-٣٨.
٦٧ المصدر نفسه، البند ٩٤.

٦٨ المصدر نفسه، البند١٦٣.
٦٩ المصدر نفسه، البند١٦٥.
٧٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين نوعم والليكود، ٢٨/١٢/٢٠٢٢، البند ١٤. (بالعبرية). https://bit.ly/3GdCwS9
٧١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٨٩
٧٢ المصدر نفسه، البند ٩٦.
٧٣ المصدر نفسه، البند ٦٦.
٧٤ المصدر نفسه، البند ١٠٣.
٧٥ المصدر نفسه، البند ١٠٤.
٧٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ٩٣.
٧٧ المصدر نفسه، البند ٩٤.
٧٨ المصدر نفسه، البند ٩٥.
٧٩ المصدر نفسه، البند ٩٨.
٨٠ رأي فقهي توراتي يحرم على اليهودي زراعة الأرض كل سبع سنوات.
٨١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١٩٨.
٨٢ المصدر نفسه، البند ١١٣.
٨٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٩٧.
٨٤ المصدر نفسه، البند ٩٥.
٨٥ المصدر نفسه، البند ١٠٦.
٨٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١٨٩.
٨٧ المصدر نفسه، البند ١٩٠.
٨٨ المصدر نفسه، البند ١٩١.
٨٩ مركز مدى الكرمل، خطة وزير القضاء: إلحاق الضرر بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل، كانون الثاني ٢٠٢٣. https://bit.ly/3R0Za57
٩٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، ٢٨/١٢/٢٠٢٢، البند ٣١. (بالعبرية). https://bit.ly/3Q1P7fV
٩١ المصدر نفسه، البند ٨٢.
٩٢ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٨٧.
٩٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٣٢.
٩٤ المصدر نفسه، البند ١٠٨.
٩٥ المصدر نفسه، البند ١١٢.
٩٦ المصدر نفسه، البند ٨٣.
٩٧ جلوبس، اتفاق الائتلاف على إلغاء مجلس الإدارة والتنازل عن رد منح كورونا: ٣ بنود في اتفاقيات الائتلاف ستؤثر على الاقتصاد، ٢٨/١٢/٢٠٢٢. (بالعبرية) https://bit.ly/3J7dVSb
٩٨ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٢١-٢٨.
٩٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٧٦.
١٠٠ جلوبس، مصدر سابق.
١٠١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٧-٢٠.
١٠٢ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٢٢.
١٠٣ المصدر نفسه، البند ١٢٨.
١٠٤ المصدر نفسه، البند ١٢٩.
١٠٥ المصدر نفسه، البند ١٣٩.
١٠٦ المصدر نفسه، البند ١٠٣.
١٠٧ المصدر نفسه، البند ١٤٥.
١٠٨ المصدر نفسه، البند ١٥٠.
١٠٩ المصدر نفسه، البند ١٥٠.
١١٠ المصدر نفسه، البند ١٥٢.
١١١ المصدر نفسه، البند ١٥٢.
١١٢ المصدر نفسه، البند ١٠٤.
١١٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٤.
١١٤ المصدر نفسه، البند ١٦٦.
١١٥ المصدر نفسه، البند ١٧٠.
١١٦ المصدر نفسه، البند ١٧١.
١١٧ المصدر نفسه، البند ١٧٥.
١١٨ المصدر نفسه، البند ١٦٣.
١١٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٨٤
١٢٠ المصدر نفسه، البند ٩٧.
١٢١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين نوعم والليكود، مصدر سابق، البند ١٤.
١٢٢ المصدر نفسه، البند ١٤.
١٢٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١١٣.
١٢٤ المصدر نفسه، البند ١٣٢.
١٢٥ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١٥٢.
١٢٦ المصدر نفسه، البند ١٨٩.
١٢٧ المصدر نفسه، البند ١٩٠.
١٢٨ المصدر نفسه، البند ١٩١.
١٢٩ المصدر نفسه، البند ١٦٩.